

في المنياء وقدها في المنياء بالكتوبة وفي الأعيان لو اتقت الجماعة ولو علم
خاتمة في آتية قدم الصلاة معهم كونه وظاهر الطلاق المخي وممن
سبح له الجية وغيرهما في الأعيان ان تقول حصول الحري مسأولين
في سائر صفات الجمال ان الجملة بالطلاق حج اوله في قوله او في قيامها
المراد بالقراب ان يوسع الطواف السبع قبل الإقامة والركن للجماعة المطلوبة
لان يصلح زيادة خلفتها ويقدم على الطواف فائتة فوضوح لم يكن بحيث
يقوت فورية الطواف وعرفا يجب تقدم المضيوف وقدم الطواف على فائتة في
على الحج اضطرار في ذلك قوله اندرج فيه في سعة طلبه اما التواتر عليه في
عند ذلك على قصده في قوله وانصاعوا الحلو وكل صفة من طواف العود
قوله بالجلوس لا يفوت الا بالوقوف بعرضه قوله المذات الخمسة في الجمال
التي تبرز للرجال ويحوي الخفة وغيرها وجرى في المنع والاعجاب في قوله
يضاح لمرور ابنه ان على انه لا تزويج في المنع مطلقا وهو وجه قوله
ان امس طواف الحصر الذي يطول منه ولا فلا تفرجه الى الليل قوله قصد جمل
المهرم اي لا ينسك والواجب فصل في واجبات الطواف وسنة قوله بانواعه
هو قدم وركن في حج وعمرة او بها او تحلل او وراعي واجب او مستور ونذر
وتطوع والمراد بالواجب ما لا بد منه فيشتمل الشروط من الجمال لو قيل ان
غير المذنين والخمس والسترة وجعل البيت على اليسار وتكون في المستحل
وتكونه خارجا عن البيت جميع بله شرط وان نيتة حينئذ عدم التصرف
وتكونه سبعا ركنين كعبدا وان امر من نيت عليه قوله ستر الصورة اي
عند العدة كما سببته عليه قوله لا يستعد الشيء وان لم يكن له عنهما مند
اوانه يعوي بها في طوافه من كونها في او قريبتها قوله او في
ما سها طوية هذا الطوية الفاضل من علمه ووجه فيها ان في طوافه فضيلة
تسبية المجموع ولكن يتم العمل وطير الشامة المتبق نجاسته انه لا فرق بين
الركنية

الركنية وغيرها النبي واقرب كما ترى وجه عليه في مختصره ايضا قوله
المتيجم اي الذي تكرر له المهادة قوله طواف الركن اقول وغيره قوله ان عباد
اهم انه لا يلزم منه العود ويحل ما لم يمشي ويحذف فان قصد في المشي
الذي يجوز الاستئناس به فيه ونقله اسم وابن الجمال فيه واقراه فان مات في
الاجاز عند لغيره وظاهر قوله ان عبادان الذين ليس له فعله بالتميم وطرف
عبد الرؤف عسفة مصابرين الاحرام وحج بانة ان يحط حصول البه او الما
في مدة لا تعظم فيها المشقة لا يجوز التحلل والاجاز في ذواتهم وليس
لعاد الطهورين طواف الركن فاذا وصل اليه محل يتعد عليه الرجوع منه
الي مكة يتحلل كالحصر ويصير طواف المشاة لخطوات الاحرام بحرمات البسة
لبقاء الطواف في ذمته فاذا عاد ليحرف وهذا نظير ما عملته الشوهر
في الماني ان الركنين التحلل لظروف الركن لكن مقبول المذهب كما في
في الموايد القديمة المصنوع من النسل بالتحلل بها ويجب علمها فيسلك
جديد باهرم جديد فركب المؤلف المذكور ان اردت تحقيق ذلك قوله مع
المشي اعمامه ومع وجوده من كانه لو نكسوا او سئلوا على اقامه
او وجهه او حيا او نصا ولو لا عدل بخلاف ما لو تحلل جعل البيت في يسار
او المشي لبقاء الحجر وان كان البيت عن يساره قوله مجال اي يساره كان العذر
اولا وفي الخفة ما يخصه بحيث ان المرء من لو نيتات حمله الا وجهه او ظهره
البيت صح ويؤخذ منه ان مثله من لم يركبه الا التحلل على جنبته سواء كان
راسه للبيت ام مجاله وعمله ان لم يجد من جعل يساره للبيت ولو با
فاصله عامر في حقوقه في الحج قوله سنة للمشي اي المتكبر في بعض
سنة الحج لا يسر فيسرك ان يكون الجزء الذي يجازيه آخره الذي يجازيه
اولا ومقدما للحج واليات قوله طوافه اي طوافه ذلك وكذا ما جعل
ان كان طوافه يتحلل لغيره ولم يصحها بعد عند عباد الحج والاكات

Copyrighted material